

تركيا في إدلب: من الرهان على النصر إلى الاحتلال المباشر

القوات التركية تدعو الفصائل للتأهب على وقع استنفار القوات السورية



الجنود الاتراك... من خلفية الصورة إلى الصورة نفسها

وقال أكار، في تصريحات لقناة "تي. آر. تي" الحكومية، الأربعاء "استكملت اليوم الدورية المشتركة الثالثة، والدوريات ستستمر"، شمال غربي سوريا. وأشار إلى استمرار وقف إطلاق النار في المنطقة وفقا للاتفاق الذي توصلت إليه تركيا وروسيا. ويرجع المتابعون أن صمت روسيا على المناورات التركية التي أضحت مكشوفة لن يستمر وما التحركات التي تجريها والنظام السوري إلا تحضير لمواجهة باتت قريبة.

مع الجانب الروسي على الطريق الدولي "44". وقد اضطرت روسيا لمسيرة الجانب التركي وعدم استباق الأمور فكان أن علقته مشاركتها في تلك الدوريات، قبل أن تعود وتلقى ذات المعاملة من قبل العناصر الموالية لأنقرة تحت لبوس المدنيين. وفيما بدأ الأمر محاولة لذر الرماد على العيون أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، الأربعاء عزم بلاده مواصلة الدوريات المشتركة مع روسيا عقب اعتراض إحداهما من قبل "عناصر" واستهداهم للدورية الروسية.

العالية التي صعدتها خشية الكلفة الباهظة التي سيدفعها في ظل محاصرة النظام السوري لمعظم نقاطه العسكرية (12 نقطة) حينها، ولا سيما مع تصاعد الانتقادات في الداخل التركي، نتيجة مقتل العشرات من الجنود الذين كانوا يتولون دعم الجماعات الجهادية والمعارضة في صد تقدم الجيش السوري. ويقول متابعون للمشهد السوري إن انقصة أظهرت منذ بدء تنفيذ الاتفاق عدم جديتها، من خلال تحريض "عناصر" على اعتراض دوريات مسيرة مشتركة

رئيسيين وهما "44" و"54"، وجاء القرار الروسي ضمن اتفاق من عدة بنود وافقت عليها تركيا على مضمون أهمها إنهاء وجود هيئة تحرير الشام في المنطقة. ويرى محللون أن تركيا كانت غير مستعدة وغير قادرة عمليا على مجاراة نسق النظام وحليفته موسكو، خاصة بعد أن رفضت الولايات المتحدة ودول أوروبية التدخل والمساعدة في وقف تقدم الطرفين في عمق إدلب ومحيطها. وارتأى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حينها أن ينزل عن الشجرة

المؤشرات على الأرض توجي بأن استئناف المواجهة في إدلب ومحيطها بات مسألة وقت في ظل قناعة بأن تركيا لم تكن تسعى من الاتفاق الذي أبرمته مع روسيا سوى كسب المزيد من الوقت لترتيب أوراقها العسكرية.

دشقا - رفعت تركيا منذ بدء تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا قبل شهر، من عدد النقاط العسكرية المنتشرة في المنطقة إلى نحو 57 نقطة، بعد أن كانت 12 نقطة فقط في إدلب ومحيطها، مع استمرار إرسالها المزيد من التعزيزات سواء من الآليات أو الجنود الذين بلغ تعدادهم الآلاف. ويقول محللون إن تركيا يبدو أنها تريد الاستعاضة عن الوجود غير المباشر الذي تؤمنه الفصائل الجهادية والمعارضة باحتلال مباشر للمنطقة، وهذا ما قد يقود إلى تصعيد خطير مع روسيا.

ولوحظت الأربعاء عودة الطيران الروسي إلى التحليق بشكل مكثف فوق المنطقة، التي تم التوافق على خفض التصعيد فيها بين الجانبين الروسي والتركي في مارس الماضي.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إنه جرى رصد طلعات مكثفة للطيران الروسي من جبل الزاوية مرورا بريف إدلب الجنوبي وصولا إلى مناطق ريف حلب الغربي، مع وصول تعزيزات عسكرية ضخمة للقوات السورية والمسلحين المواليين لها إلى محاور جبل الزاوية وريف إدلب الشرقي. ونقل المرصد عن مصادر وصفها بالموثوقة أن القوات التركية أصدرت أمرا للجماعات الجهادية والمعارضة بالتأهب، ما ينذر بان المنطقة مقبلة

عودة الطيران الروسي إلى التحليق بشكل مكثف فوق المنطقة، التي تم التوافق على خفض التصعيد فيها بمارس الشهر الماضي

ويقول محللون من الواضح أن تركيا استغلت الاتفاق لإعادة ترتيب أوراقها العسكرية، وأنه لم يكن لها منذ البداية أي توجه لتنفيذ بنود تعتبر بالنسبة إليها خطأ أحمر لعل أهمها تحديد هيئة تحرير الشام التي تقودها جبهة النصرة الفرع السوري لتنظيم القاعدة، والتي تتخذها أنقرة نزعاً رئيسية لتنفيذ خطتها في البلد الجار. وكانت روسيا قد أوقفت تصعيدا للنظام السوري بدءاً في ديسمبر الماضي ونجح خلاله في السيطرة على مناطق واسعة من إدلب وريفي حلب وحماة وعلى جزء كبير من طريقي دولين

خلفيات طائفية وسياسية تعيق إصدار عفو عام في لبنان رغم تفشي كورونا



رياض سلامة: جهات محلية خلف نشر وثائق مزورة تستهدفني

وهوياتها وقد أعلم السلطات المختصة خارج لبنان بتفاصيل ما ورد لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. ويتعرض حاكم مصرف لبنان منذ أشهر لحملة من قبل حزب الله وحلفائه على خلفية موقفه من تطبيق العقوبات الأميركية على الحزب، ويقول متابعون إن المسألة تتجاوز ذلك إلى رغبة هذا التحالف الذي يقبض على السلطة في لبنان في تغيير كامل المنظومة الاقتصادية التي تعد المصارف عمودها الفقري.

وتأتي ضمن الحملة الممنهجة ضده وضد المصرف، مشدداً على أن حاكمية مصرف لبنان على علم بهوية من أعد الوثائق والتي تعود إلى العام 2016 وأيضا من قام بتزويرها وهي شركة "أنترناسيونال كريستال كريدت"، ومقرها ليون الفرنسية. وأوضح سلامة أن هذه الشركة معروفة بتقاريرها المزورة وهذا الأمر يعلمه الجميع، مشيراً إلى أن إعداد تلك التقارير أتى بطلب من جهات محلية لبنانية ويمك مصرف لبنان أسماءها

بيروت - خرج محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة عن صمته، مع تصاعد الحملة الموجهة ضده وضد المصرف منذ أشهر، معتبرا أن جهات محلية من تقف خلف تلك الحملة. وجاءت إطلاق سلامة، بعد انتشار وثائق على مواقع التواصل الاجتماعي حول تحويلات مالية أجراها إلى خارج لبنان لحسابات خاصة في إمارة ليختنشتاين الواقعة بين النمسا وسويسرا في وسط أوروبا. وأكد محافظ مصرف لبنان أن الوثائق مزورة

وقال زعيم تيار المستقبل ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري قبل أيام إن "العفو العام بات مطلباً ملحا يتقدم على الحسابات الضيقة والكيل بمكييل سياسية لم تعد مقبولة"، مشدداً على أن "المساجين الإسلاميين هم أولى بالعفو في زمن كورونا".

وأوضح الحريري في تغريدته على موقعه على تويتر "كورونا ليس باباً للاستسبابية في اتخاذ القرارات القضائية. أمر جيد أن يشمل العفو الذين تنتهي محكوميتهم بعد ستة أشهر لكن الأمر الأهم يتعلق بمصير المئات من المساجين الإسلاميين الذين يدفعون ثمن التباطؤ في المحاكمات أو يرزحون تحت قبضة التوقيف الاحتياطي منذ سنوات".

وأضاف "هؤلاء أولى بالعفو في زمن كورونا. سبق أن رفضنا اقتراح قانون للعفو العام يتعامل مع القضية على قاعدة سجناء بسنة وسجناء بزيت... اليوم هناك وباء لا حدود لمخاطره على حياة المواطنين والعفو العام بات مطلباً ملحا يتقدم على الحسابات الضيقة والكيل بمكييل سياسية لم تعد مقبولة".

في المقابل فإن قوى مشاركة في السلطة مثل التيار الوطني الحر لا تخفي تحفظاتها على إصدار العفو العام، حيث سبق وحذر التيار الذي يتزعمه وزير الخارجية السابق وصهر الرئيس ميشال عون جبران باسيل من مغبة اتخاذ هذه الخطوة.

وقال باسيل إنه "لا يجوز إطلاقاً ارتكاب الموبقات القانونية بحجة الوقاية من كورونا، أما مسؤولية حماية المساجين فتقع على عاتق السلطات المسؤولة". ويرى مراقبون أن ما حدث في سجن القبة في طرابلس قد يسرع البحث في إمكانية إصدار عفو، لكن الإشكالية التي تبرز هي من هم المعنيون بهذا العفو؟

بيروت - يثير تفشي فيروس كورونا مخاوف متزايدة لدى الآلاف من السجناء والموقوفين في لبنان من إمكانية انتقال العدوى إليهم، في ظل مطاردة السلطة السياسية في إصدار قانون العفو العام، تحت زرائع مختلفة، آخرها عدم انعقاد مجلس النواب.

ويعد لبنان من الدول العربية القليلة التي لم تتخذ أي إجراء للتخفيف من اكتظاظ السجون ومراكز الإيقاف بسبب الفيروس لدواع لا تخلو، وفق رأي الكثيرين، من اعتبارات سياسية ووطنية، لاسيما أن من بين هؤلاء المئات من الإسلاميين السنة الموقوفين منذ سنوات من دون محاكمة. وكاد هذا التجاهل لوضع السجناء أن يتسبب في كارثة الثلاثاء حينما اندلعت أعمال شغب في أحد السجون مما أدى إلى إصابة ضابط و12 جنديا في الجيش اللبناني.

وأضرم العشرات من نزل سجن القبة في طرابلس شمال البلاد، النار بأفرشتهم؛ مطالبين بإصدار قانون عفو عام عنهم، بالتوازي مع إقدام اهالي بعض الموقوفين بمحاولة اقتحام السجن، قبل أن يتصدى لهم الجيش.

ويوجد في لبنان 19 سجناً للرجال و4 للنساء، إضافة إلى واحد للاحداث يضم ذكورا وآخر يضم فتيات، وهي كلها تحت رقابة وزارة العدل.

ورغم إعلان السلطات اتخاذها لجملة من التدابير لحماية نحو 10 آلاف سجين، بيد أن حقوقيين وسياسيين يعتبرون أن تلك الإجراءات غير كافية وأن إمكانية نقل العدوى واردة وبقوة، ما قد يقضي إلى كارثة حقيقية.

ويصدر البرلمان قانون العفو العام لإزالة الصفة الجرمية عن فعل يعنل جريمة يعاقب عليها القانون، فيصبح كأنه لم يُجرّم أصلاً. وقد يشمل العفو العام بعض الجرائم كليا، ويخفض عقوبة البعض الآخر إلى

ما حدث في سجن القبة في طرابلس قد يسرع البحث في إمكانية إصدار عفو، لكن الإشكالية التي تبرز هي من هم المعنيون به؟

ويواجه المئات من الإسلاميين الموقوفين تهماً من قبيل قتل الجيش اللبناني، والتحريض ضد المؤسسات الأمنية والعسكرية، وهناك من بينهم من هو متهم بدعم الفصائل المعارضة والجهادية في سوريا. وسبق وأن طالبت قوى سياسية رئيسية بضرورة الإسراع في إصدار العفو لاسيما أولئك الموقوفين لسنوات دون أن تتم إحالتهم على القضاء أو الذين أنهوا فترة محكوميتهم ولكن لا يزالون يقعون في السجون.